ضرورة تنازل الدول الأعضاء في مشروع الاتحاد النقدي عن جزء من صلاحياتها

اقتصاديون سعوديون على أهمية دور المجلس النقدي الخليجي في بناء سياسات مالية موحدة

«كونا»: اتفق خبراء اقتصاديون سعوديون امس على أهمية الدور الرئيسي والمحوري للمجلس النقدي الخليجي في بناء سياسات مالية ونقدية موحدة تساعد في انجاز اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء.

وأكدوا في تصريحات متفرقة لوكالة الانباء الكويتية «كونا» ضرورة تنازل الدول الأعضاء في مشروع الاتحاد النقدي عن جزء من صلاحياتها للمجلس لتحقيق الهدف المنشود من تأسيسه.

ويهدف المجلس النقدي الخليجي بصفة أساسية إلى تهيئة وتجهيز البنى الأساسية المطلوبة لقيام الاتحاد النقدي الخليجي وعلى الأخص إنشاء البنك المركزي وإرساء قدراته التحليلية والتشغيلية.

واعتبر أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة الأستاذ الدكتور وديع كابلي تاسيس مجلس الاتحاد النقدي وافتتاح مقره في العاصمة السعودية الرياض أخيرا يعكس وصول دول المجلس إلى مرحلة متقدمة من التنسيق الاقتصادي.

وأوضح كابلي ان مجلس التعاون الخليجي سعى منذ تاسيسه في مطلع الثمانينات من القرن الماضي إلى توحيد الأنظمة واللوائح والقوانين بين جميع الدول الأعضاء في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية.

ورأى أن اتجاه دول المجلس نحو تحقيق اتحاد نقدي فيما بينها خطوة متقدمة شبيهة بالاتحاد النقدي الأوروبي وتوحيد عملات الدول الأعضاء في عملة واحدة هي اليورو.

وشدد على ضرورة أن «تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الخليجي خطوات محددة لتوحيد السياسات النقدية فيما بينها حتى لا يحدث مستقبلا ما يؤثر في الاتحاد النقدي أو يتسبب في تفككه».

وأشار كابلي إلى خطوات عدة تعمل دول الخليج على إنجازها حاليا لتوحيد سياساتها النقدية والمالية مثل السعي لتوحيد أسعار الفائدة وأسعار العملات وكذلك توحيد أسعار المنتجات النفطية وغيرها.

ولاحظ أن تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي مفيدة لدول الاتحاد الأوروبي أولا وكذلك لدول الخليج وبقية دول العالم وخصوصا أنها تظهر بوضوح ضرورة أن تكون السياسات النقدية والمالية في الدول الأعضاء متطابقة وموحدة وعدم اتخاذ أي دولة عضو لسياسات منفردة تؤثر في كامل المجموعة.

ونبه إلى ضرورة قبول الدول الأعضاء التنازل عن بعض صلاحياتها المالية والنقدية للمجلس النقدي الخليجي وتقديم مصالح دول الاتحاد مجتمعة على مصالحها الخاصة مشددا على ان وجود الثقة بين الدول الأعضاء يؤدي إلى مزيد من التنسيق والاتفاق فيما بينها حيال السياسات المشتركة.

من ناحيته قال الخبير الاقتصادي الدكتور سالم باعجاجة أن اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو تحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها يعكس اهتمام هذه الدول بالجوانب الاقتصادية بالدرجة الأولى.

وشدد باعجاجة على أن الاتحاد النقدي بين دول المجلس ضرورة نحو تحقيق الاتحاد الخليجي الكامل ويعزز مفهوم «المواطنة الخليجية» بين مواطني الدول الأعضاء لافتا إلى تأثير الاتحاد النقدي في بناء السوق الخليجية المشتركة وسوق العمل الموحدة.

وأشار إلى أن دول الخليج ستواجه مصاعب عدة لتحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها وخصوصا في تنفيذ بعض القرارات ذات العلاقة بالسياسات المالية والنقدية مؤكدا اهمية ان يقوم المجلس النقدي الخليجي بتعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء لتجاوز اية مصاعب تواجه هذا الاتحاد.

أما الخبير الاقتصادي الدكتور أسامة فيلالي فاكد ضرورة أن تعمل دول الخليج على اتباع سياسات نقدية موحدة تمهيدا لتحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها.

واعتبر فيلالي أنه من المبكر الحديث عن اتحاد نقدي بين دول الخليج قياسا على التجربة الأوروبية التي تحقق الاتحاد النقدي فيها بعد مرور نحو 50 عاما على قيام الاتحاد وبعد تأسيس السوق الأوروبية المشتركة.

ولفت إلى ضرورة اتفاق دول المجلس على الكثير من الجوانب لتحقيق الاتحاد النقدي فيما بينها ومنها الاتفاق على تفاصيل إصدار العملة الخليجية الموحدة.

من افتتاح مقر المجلس النقدي الخليجي في الرياض

بدورها اشارت رئيسة القسم الاقتصادي في صحيفة «الحياة» بجدة منى المنجومي الى ان الوضع الاقتصادي الخليجي متقارب وهو امر يسهل من عملية الاندماج الاقتصادي والذي يعد انشاء المجلس النقدي الخليجي احدى خطواته.

وذكرت المنجومي ان مشروع العملة الخليجية الموحدة قد يرى البعض انه تأخر بعض الشيء الا انه مشروع يسير بخطى ثابتة ومستقرة دون تسرع او قرارات ارتجالية قد تضر بالاقتصاد الخليجي ان لم تأخذ نصيبها من الدراسة الوافية.

وكان محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي رئيس مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي الدكتور فهد المبارك أكد خلال حفل افتتاح مقر المجلس في الرياض السبت الماضي أنه سيسهم في تعزيز أطر التعاون النقدي بين الدول الأعضاء فيه.

وأشار المبارك إلى أن الهدف الرئيسي من الاتحاد النقدي هو «تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي لكل ما فيه مصلحة ورفاه المواطن في الدول الأعضاء والتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة».

ويضم مجلس ادارة المجلس النقدي الخليجي محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لكل من الكويت والبحرين والسعودية وقطر.

مؤسسة النقد تحدد التعرفة البنكية على الحسابات والخدمات المصرفية

أصدرت مؤسسة النقد السعودي «ساما» تعميماً للبنوك العاملة بالسعودية يتعلق بتحديد الحد الأقصى للتعرفة البنكية على الحسابات والخدمات المصرفية الشخصية التي يجوز أن تحصلها البنوك من عملائها الأفراد.

فهد المبارك

وطالبت «ساما» من البنوك حسب تقرير لموقع ارقام النقد بالتعرفة البنكية وتعميمها على جميع الفروع، ووضعها في مكان بارز في مبنى البنك وفروعه بحيث يطلع عليها العملاء بسهولة، والإفصاح للعميل بكافة الطرق التي تضمن وصول المعلومة له عن تعرفة الخدمة التي يجوز للبنك أن يخصمها أو يحصلها منه.

كما شددت على البنوك بضرورة عدم فرض أي تعرفة أو رسم للخدمات المصرفية على الحسابات الشخصية للعملاء الأفراد سواء المستجدة أو التي لم يتم الإشارة اليها في الجدول أدناه إلا بعد الحصول على موافقة «ساما» المسبقة.

مليار ريال لمساعدة 11.8 ألف مقترض

الرياض – «واس»: تنفيذاً لأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود اعتمد وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف امس مساعدة 11.826 مقترضا من صندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الزراعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار بإجمالي قيمة بلغت مليارا و93 مليون ريال.

إبراهيم العساف

وقامت وزارة المالية بعد دراسة الأوضاع الاجتماعية والصحية للمقترضين أو ورثتهم من قبل اللجنة المكونة في الوزارة بتعويض الجهات عن مبالغ هذه المساعدات وكانت على النحو التالي 7.728 مقترضا من صندوق التنمية العقارية بمبلغ إجمالي قدره 969 مليون ريال،

و895 مقترضا من صندوق التنمية الزراعية بقيمة 51 مليون ريال، و3.203 مقترضين من البنك السعودي للتسليف والادخار بقيمة 73 مليون ريال.

ما يجدر ذكره أنه سبق هذا الأمر توجيه خادم الحرمين الشريفين بتسديد مبالغ تجاوزت مليارا و840 مليون ريال لإعفاء 20.792 مقترضا ممن توفاهم الله وعليهم قروض مستحقة لم يتم تسديدها، وكذلك مبالغ بقيمة تجاوزت 16 مليارا و609 ملايين ريال لإعفاء جميع المقترضين من سداد الأقساط لمدة عامين الذي أعلن عنه في حينه.

استهلاك السعوديين من الأرز يفوق المليون طن سنوياً

قدر أحد كبار مستوردي الأرز استهلاك الفرد في المملكة من لأرز بـ48 كيلو غراما سنويا، وبين محمد الشعلان مدير عام ورئيس مجلس إدارة شركة الشعلان إن حجم استهلاك السعوديين من الأرز يفوق المليون طن سنويا.

وقال في تصريح لـ«الرياض» إن الأرز البسمتي الهندي يعد الأكثر استهلاكا في المملكة بنسبة تصل إلى 70 في المئة من كمية الأرز المستهلكة محليا، مؤكدا أن مصادر السوق تشير إلى أن المملكة تستورد من الهند وحدها حوالي 530 الف طن ما يعني أن السعودية تمثل 85 في المائة من تجارة الأرز الهندي، وهو ما يعزز مكانة السوق السعودي عالميا في مجال الأرز.

وقال إن عيدي الفطر والأضحى يشهدان حركة بيع لافتة في مجال الأرز نظرا لطبخ الأضاحي في المنازل، وأثنى على فهم ربات البيوت لطبيعة الأرز الجيد، وما أسماه قدرتهن على الفرز بين الأرز الجيد من غيره، مشددا على أن الولائم السعودية مازالت محافظة على شكلها التقليدي الذي يرمز إلى الكرم العربي الأصيل.

«إبيكورب» تنوع استثماراتها وتعزز محفظة مساهماتها بالاستحواذ على حصة في «طاقة» السعودية

أعلنت الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب»، التي تصنف كمصرف تنمية متعدد الأطراف تمتلكه الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، امس عن استحواذها على حصة «الشركة العربية للأنابيب» البالغة 5.62في المئة في شركة التصنيع وخدمات الطاقة السعودية «طاقة». وبذلك، فقد أصبحت «ابيكورب» حاليا ضمن فئة ثالث أكبر مساهمي الشركة بامتلاكها 11.25 مليون سهم. وتملك حكومة الكويت 17في المئة من أسهم شركة ابيكورب.

تعتبر «طاقة» شركة مساهمة مغلقة تأسست في عام 2003 في إطار استراتيجية الخصخصة بالمملكة العربية السعودية، وهي مملوكة بنسبة 45 في المئة من قبل حكومة المملكة العربية السعودية، بينما تعود ملكية الحصص الباقية إلى عدة مؤسسات وشركات سعودية ومستثمرين صناعيين.

وفي هذه المناسبة، قال أحمد بن حمد النعيمي، الرئيس التنفيذي والمدير العام لشركة «ابيكورب»: «تنسجم تماما صفقة الاستحواذ على هذه الحصة في شركة 'طاقة' مع استراتيجيتنا الاستثمارية. كما تعكس التزامنا بدعم شركات الطاقة العربية الرائدة التي تظهر نموا كبيرا وقدرات جيدة لتقديم منتجات ذات قيمة مضافة. وفي الوقت ذاته ، فإن هذه الصفقة تتوافق مع هدفنا المتمثل في تنويع أصول محفظة مساهماتنا لتشمل القطاعات التي تقدم خدمات حيوية لدعم صناعة النفط والغاز. وقد حققت شركة 'طاقة' نموا قويا خلال العقد الماضي وساهم تطورها في خلق فوائد اقتصادية ملموسة، من بينها نقل المعرفة. وكجزء من رؤيتنا، فإننا حريصون على الاستثمار في شركات مثل 'طاقة'، التي تلعب دورا هاما في مساعدة الدول العربية على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في سلسلة القيمة المضافة لصناعة الطاقة. ومع استعداد شركة «طاقة» لتوسيع عملياتها، فإننا نتطلع إلى دعم نموها بالتعاون مع بقية المساهمين الرئيسيين».

احمد النعيمي

تتمتع «ابيكورب» بسجل حافل بالنجاح كمساهم ومؤسس في رؤوس أموال العديد من الشركات العاملة في مجال النفط والغاز بالعالم العربي. ويسهم بنك التنمية متعدد الأطراف في التنمية الاستراتيجية والإدارية للشركات التي يستثمر فيها، ويمنحها العديد من نقاط القوة مستندا إلى رأس ماله وسيولته القويتين، وعلاقاته الوطيدة التي تجمعه بمجموعة من المؤسسات الفاعلة، وتقديمه لخدمات الاستشارات المالية، ودرايته الواسعة في مجالي التقنية وإدارة المشاريع.

وتمتلك شركة «طاقة»، ومقرها الرياض، محفظة كبيرة من الشركات التابعة والشقيقة نتيجة دخولها في مشاريع مشتركة مع شركات عالمية رائدة. وتعتبر هذه الشركات اليوم من رواد المشغلين في مجالات مثل الحفر، والخدمات الجيوفيزيائية، وخدمات تنمية حقول النفط، وتصنيع الأنابيب غير الملحومة، والغازات الصناعية، وتصنيع المنصات البحرية لاستخراج النفط والغاز. وتشمل المشاريع المشتركة التي تعتبر فيها «طاقة» المساهم الأكبر كلا من «شركة الحفر العربية» وهي واحدة من أكبر شركات الحفر في السعودية؛ وتأسست بالشراكة مع «شلمبيرجير للخدمات البترولية»؛ و«الشركة العربية للجيوفيزيقا والمساحة»؛ التي تأسست بالشراكة مع «الشركة العامة للجيوفيزياء-فيريتاس»؛ و«الجبيل لخدمات الطاقة»؛ أول شركة لإنتاج الأنابيب غير الملحومة في منطقة مجلس التعاون الخليجي.

تشمل المشاريع المشتركة الأخرى شركة «سنجل الدولية السعودية المحدودة» المتخصصة بتقديم خدمات تطوير حقول النفط، والتي تأسست بالشراكة مع «سنجل الدولية» التي تتخذ من كندا مقرا لها؛ وشركة «سايبم طاقة الرشيد للتصنيع المحدودة»؛ أول مبادرة رئيسية لتصنيع المنصات البحرية لاستخراج النفط والغاز في السعودية؛ والتي تم تأسيسها كمشروع مشترك مع شركة الهندسة الإيطالية «سايبم»، و«إير ليكيد العربية» بالتحالف مع «إير ليكيد»، أكبر مزود للغازات الصناعية في العالم. وقد وقعت «إير ليكيد العربية» على اتفاقية مع شركة «أرامكو السعودية» لتزويد مشاريع «أرامكو» في منطقة «القرية» بغاز النيتروجين لمدة 20 عاما، وبدأت مؤخرا بناء معامل عالية السعة لتزويد شركة «مصفاة البحر الأحمر» في مدينة ينبع بغاز الهيدروجين لمدة 30 عاما. وقد شهدت شركة «طاقة» نموا ثابتا منذ تأسيسها في عام 2003، حيث حققت في عام 2012 أرباحا صافية بلغت 175 مليون ريال سعودي، بنمو نسبته 237 في المئة بالمقارنة مع عام 2011. كما بلغت قيمة إجمالي أصول الشركة 7.8 مليارات ريال سعودي في نهاية العام الماضي.

السعودية تعزز دورها التصويتي في البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل

تأتي موافقة مجلس الوزراء أمس الاول برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع على اكتتاب المملكة في الأسهم المخصصة لها بموجب قراري مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، في اطار التزام المملكة بالتعهدات الدولية في الاجتماعات المشتركة السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأيضا التزام المملكة في قمة مجموعة العشرين.

وتبلغ القوة التصويتية للمملكة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير 46.409 صوتا تمثل 2.37 في المئة من إجمالي القوة التصويتية للدول الأعضاء حتى 30 يونية 2013، وهو ما يجعلها في المرتبة السابعة عالميا في ترتيب الدول المستقلة الأعضاء، بالتساوي مع حصة الاتحاد الروسي في البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتحتل المملكة المرتبة السادسة عالميا في ترتيب الدول الأعضاء في مؤسسة التمويل الدولية، حيث تبلغ القوة التصويتية للمملكة في مؤسسة التمويل الدولية 734.242 صوتا تمثل 3.21 في المئة من إجمالي القوة التصويتية للدول الأعضاء في المؤسسة حتى 30 يونيه 2013. وكانت حصة المملكة في مؤسسة التمويل الدولية تبلغ 1.26 في المئة ، وارتفعت إلى 1.82 في المئة في عام 2010 بعد أن أقرت لجنة التنمية زيادة حقوق التصويت في المؤسسة بما يزيد على 6 في المئة ، وفازت المملكة بأكبر حصة عربية في حقوق التصويت بنسبة بلغت 0.52 في المئة .

وكان البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد أقر في 21 أكتوبر 2009م برنامجا متوازنا من التدابير المالية من أجل معالجة القيود المتعلقة برأسمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، وتم طرح عدد من الخيارات لضخ 3 إلى 5 مليارات دولار في رأس المال المدفوع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهذه هي أول زيادة في رأس مال البنك منذ 20 عاما. ويشمل القرار أيضا زيادة رأس مال مؤسسة التمويل الدولية لتتمكن من الاستمرار في أداء دور قيادي في تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك الدور الذي تقوم به في الأسواق العالية المخاطر أو الجديدة في التعامل، أثناء الأزمة المالية وفيما بعدها.

ساكسو بنك: عاصفة اقتصادية تلوح في الأفق

قال تقرير صادر عن ساكسو بنك انه في ظل الحاجة الملحة لإعادة ضبط توقعات معدلات الفائدة بعد إصرار الفيدرالي على عدم تخفيف برنامج شراء الأصول، هناك عاصفة مكتملة الجوانب تلوح في الأفق الاقتصادي. قد تكون هذه الأخبار جيدة حسبما أشار ساكسو بنك في النظرة المستقبلية الفصلية التي نشرها في 8 أكتوبر. الطريق الوحيدة لوقف التجربة النقدية غير المسبوقة هو الفشل في إظهار قدرتها على تحقيق ما يعرف بالأولوية الأولى، وهي مزيد من العمل وزيادة المداخيل.

يرى ساكسو بنك أن ضعف الاقتصاد وخاصة الصعوبات التي تمر بها سوق العمل ستجبر الفيدرالي على زيادة التيسير الكمي السنة القادمة بدلا من الحد منه وذلك في ظل الضعف الشديد الذي يعاني منه الاقتصاد ليحقق عودة إلى الدعم الذي كان يقدمه الفيدرالي. وفي ظل قدرة الأسواق على التكيف مع احتمالية حدوث مزيد من التيسير الكمي أكثر من احتمالية التخفيف منه، فقد نرى فسحة أمل أخرى تتمثل في استمرار المجازفة والمماطلة في ضخ مزيد من قيم الأصول نحو الارتفاع. ومع ذلك، يحتمل أن تبدأ دورة التيسير الكمي في وقت مبكر من 2014 أو على الأقل استجابة الأسواق لها بالتعثر في ظل استمرار سياسة الفيدرالي في التسبب في فقدان المصداقية بشكل متزايد. وفي نهاية المطاف فقد حدثت كافة النقلات التاريخية الرئيسية فقط نتيجة التراجعات الهائلة في أسواق رأس المال أو ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات كبيرة جداً جعلت من الصعب تجاهلها. وبعبارة أخرى، يصبح التيسير الكمي عرضة للتهديد كأداة سياسة عندما ترفضه الأسواق على الدوام بدلا من الاحتفاء به.

ويعلق ستين جاكوبسن، كبير الاقتصاديين في ساكسو بنك قائلا: «يدور الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة. ستشهد سنة 2014 مناقشات أوسع بشأن الإستراتيجية الحقيقية للخروج من «المماطلة والتظاهر». هناك الآن مساران أمام الأسواق: تضخيم الاقتصاد لخفض عبء الدين أو شطب الدين بين الخزائن والمصارف المركزية، ولكنني اعتقد أن هناك طريقا ثالثة: تكرار ما حدث في أربعينيات القرن العشرين – آخر مرة شارك فيها الفيدرالي فيما يسمى مساعدة السوق. بالعودة إلى هذه الفترة، تم انقاذ الفيدرالي بالقضاء على التضخم والتراجع الذي تسببت به نفس السياسة التي تساهم اليوم في بطء إحراز تقدم نحو التعافي. والتاريخ يكرر نفسه والسبب في ذلك يرجع إلى فشلنا في تعلم الدرس واستيعاب الحاجة للتغيير.»

ينصح ساكسو بنك بالاستعداد لبداية جيدة في الربع الرابع ولكن مع ارتفاع أسواق الأصول للتحسن مع اقترابنا من 2014. ويضيف ستين جاكوبسن: «ستعمل سنة 2014 على التنظيف وتحضير العالم لتحقيق مزيد من التوازن بقليل من الدعم ومزيد من المساعدة الاحترازية لجزء واحد من الاقتصاد الذي أبقيناه خارج النطاق طوال هذه الدورة: الشركات الصغيرة والمتوسطة.»

مسؤول في «الخطوط السعودية» انخفاض نسبة الحجاج لهذا الموسم أثر على الخطة التشغيلية

قلل مسؤول بالخطوط السعودية من تأثير انخفاض نسبة الحجاج لموسم حج هذا العام، على الخطة التشغيلية للخطوط، أوتأثيرها بشكل كبير على حصة السعودية من الركاب عموما، سواء لحجاج الخارج أو الداخل، مقدرا عدد الحجاج الذين تم وسيتم نقلهم لهذا العام على اسطول طيران السعودية بحدود 800 الف حاج، رغم انخفاض حجاج الخارج بحدود 20 في المئة لهذا الموسم.

واكد مساعد مدير عام الخطوط السعودية التنفيذي للعلاقات العامة عبدالله الأجهر والمتحدث الرسمي في تصريح خاص ل«الرياض»، أن التنسيق مع حملات الداخل لكل مناطق المملكة، جار كما هو متبع في الأعوام الأخيرة بحيث تكون الرحلات بنظام القرعة لجميع الحملات دون استثناء، ووصل اجمال الرحلات المخصصة لهذا العام للحجاج الداخل فقط، وهي بنظام الطيران العارض « شارتر» الى 67 رحلة داخلية، منوها الى عدم وجود انخفاض ملحوظ أو كبير في عددها عن العام الماضي. وشدد في هذا الصدد على حرص السعودية على نقل لجميع الحجاج في وقتهم المحدد، ولكن مسؤولي وأصحاب حملات حجاج الداخل يحرصون جميعهم على العودة في يوم 13 ذي الحجة من بعد الساعة 12 مساء، وهذا يسبب ضغطاً كبيراً على المطار وصالات الحجاج، وعلى جميع الخدمات المساندة، ومع ذلك نجحنا في العامين الماضيين بشكل ملحوظ في تحقيق نسب جيدة من اقلاع الرحلات في وقتها المحدد، وبنسب تأخير معقولة في ظل ظروف الحج، فمسؤولو الحملات انفسهم لهم دور في هذا التأخير، فظروف الحج وتأخر الباصات أو تعطلها، والزحام بالطرقات والخروج من مكة، كلها ظروف وارد حدوثها في فترة ساعات، حدها الاقصى صباح يوم 14 ذي الحجة، فالحاج يريد العودة لمدينته ومقصده بشكل سريع، والحملات لا يرغبون في أي تكلفة تترتب على تأخير حجاجهم لساعات قليلة، ولذلك يتذمرون من ذلك ويحملون «السعودية» فقط مشكلة التأخير، رغم ظروف الحج، وهي فترة استثنائية وقصيرة.

وقال الأجهر في ختام تصريحه «إن الخطوط السعودية، توجه جهودها في هذه الفترة لتحقيق النجاح المطلوب للحج، ونقل الركاب والحجاج في الأوقات المطلوبة، مشددا على أن التنسيق والتعاون سواء مع حملات الداخل أو غيرهم وكذلك الجهات العاملة في المطارات، وصالات الحجاج هو اساس النجاح الذي يسعى له الجميع، فالحج واجهة للمملكة ونجاحه يتحقق بنجاح وتعاون الجميع بالشكل المطلوب.

عبدالله الأجهر